في المنطقة ومكوناته الاساسية . اذ انه في الوقت الذي امتنع فيه الحكم الاردني عن فتح جبهته العسكرية مع العدو ، وقام بعد عدة أيام من وقوع الحرب بارسال بعض وحدات جيشه الى الجبهة السورية ، من قبيل رفع العتب كما قال الرئيس السوري حافظ الاسد(١٩)، كانت المقاومة الفلسطينية تفتح جبهة عسكرية ثالثة مع العدو من الحدود الشمالية لفلسطين . وبما ان التحرك السياسي العربي بمجموعه ، تحدد بعد تشرين بالافاق السياسية التي حكمت العمل العسكري ، الا وهي تحقيق تسوية سياسية لمسألة الاراضي المحتلة في حرب العام ١٩٦٧ ، فقد أدى تخلف الحكم الاردني عن المساهمة الفعالة في الحرب ، الى اضعاف موقعه السياسي على خريطة التسوية . بينما أدت المشاركة الفلسطينية الفعالة في الحرب ، الى احتلال منظمة التحرير الفلسطينية ، موقع الشراكة والندية للاطراف العربية التي حاربت لتحقيق تسوية على أساس وطني .

جرى التحرك السياسي للحكم الاردني بعد حرب تشرين ، منطلقا من ادراكه التام لحقيقة ضعف موقفه بين أطراف الصراع،خاصة ضعف موقفه ازاء الطرف الفلسطيني. فعمد ، لتغطية تخلفه عن المعركة العسكرية ، الى اعلان انسجام موقفه السياسي مع الموقف العربي العام ، الذي حدد ملامحه الاولى خطاب الرئيس المصري انور السادات يوم ١٩٧٣/١٠/١٦ . فقد عقد الملك حسين مؤتمرا صحفيا قال فيه : « اننا نعتبر موقفنا جزءا من الموقف العربي العام . وعندما يكون الامر متعلقا بالقضية الفلسطينية وحقوق اهلنا هناك ، فنحن معنيون مباشرة »(٢٠). وترجمة للانسجام الاردني هذا مع الموقف العربي ، وتمسكا منه بحق التفاوض على مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة ، جرى تحرك الحكم الاردني في اتجاه تحقيق موقع تفاوضي متوازن له في عملية التسوية السياسية . فطاف مبعوثو الملك حسين معظم العواصم العربية ، ثم قام الملك نفسه بزيارة هذه العواصم .

كان التحرك السياسي الاردني يستهدف تطويق الموقف الفلسطيني ، واستدراج الانظمة العربية الى وجهة النظر الاردنية القائلة ، بأن موضوع تحرير الارض يجب ان يحتل الاهتمام الاول لدى العرب في هذه المرحلة ، وان الخلاف الاردني مع منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يحل داخل جدران البيت العربي(٢١). الا أن فشل الحكم الاردني في الحصول على موافقة عربية على وجهة نظره تلك ، دفعته الى خطوة تراجعية تكتيكية عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر ، الا وهي طرح خيارات محددة أمام الشعب الفلسطيني بعد استرجاع الاراضي المحتلة ، تتم من خلال استفتاء عام يتقرر بموجبه اما عودة الضفة الغربية الى سابق وضعها مع الحكم الاردني ، او اختيار صيغة اتحادية معه ، او الاستقلال عنه . غير ان منظمة التحرير الفلسطينية رفضت ان يستفتى الشعب الفلسطيني على فلسطينيته . فلم يأخذ مؤتمر قمة الجزائر بوجهة النظر الاردنية هذه ، واقر في ظل مقاطعة الملك حسين لجلسات القمة ، وجهة النظر الفلسطينية المتضمنة تحديد وحصر التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية .

اعتبر قرار قمة الجزائر ذلك ، نصرا سياسيا هاما لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الحكم الاردني . الامر الذي دفع بالمسؤولين الاردنيين الى محاولة قطع الطريق على المنظمة ، عن طريق وضع اليد على الارض الفلسطينية ، من خلال « فصل » للقوات الاردنية والاسرائيلية على جانبي نهر الاردن . وجرت بالفعل ، محاولات اردنية متعددة لتحقيق هذه الغاية ، خلال انعقاد الدورة الاولى من مؤتمر جنيف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣(٢٢)، وبعد ذلك . الا ان التصلب الاسرائيلي افشل محاولات الحكم